٣١

دراسات

ربيع الآخر ١٤٣٩هـ / يناير ٢٠١٨م

حضور الصين العسكري الناعم في الشرق الأوسط

ديجانج صن

ترجمة

عبدالعزيز الحميد

حضور الصين العسكري الناعم في الشرق الأوسط

ديجانج صن

ترجمة

عبدالعزيز الحميد

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

صن ، ديجانج
حضور الصين العسكري الناعم في الشرق الاوسط. / ديجانج صن – الرياض , ١٤٣٩ هـ

٢٦ ص، ١٦,٥x٢٣سم

ردمك: ٢_٥٢_٨٢٠٦_٦٠٣_٩٧٨

١- الصين – العلاقات الخارجية ٢- الشرق الأوسط- الاحوال الاجتماعية أ .العنوان

ديوي ٣٣٧,٥١ ١٤٣٩/٩١٢٣

رقم الايداع: ١٤٣٩/٩١٢٣
ردمك: ٣_٧١_٨٢٠٦/٦٠٣_٩٧٨

تحرير ومراجعة
محمد الأنصاري

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

الملخص	٦
١- ديناميات الوجود العسكري الناعم للصين في الشرق الأوسط	٧
٢- وجود الصين العسكري الناعم على المدى الطويل في الشرق الأوسط	٩
٣- وجود الصين العسكري المخصص لغرض ما في الشرق الأوسط	١٣
٤- الخاتمة	٢١

الملخص

توثقت العلاقات العسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، وحمايةً لمصالحها التجارية ومساهمةً منها في تحقيق الأمن الدولي، عززت الصين وجودا عسكريا ناعما لها بأشكال مختلفة في الشرق الأوسط، وتُنشر هذه القوات العسكرية في الخارج إما في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (UNPKO) أو بشكل مستقل، وتضطلع بمهام عسكرية ومدنية، خاصة في مجالات مثل إجلاء المواطنين، والإغاثة الإنسانية، وعمليات البحث والإنقاذ، وحماية المهاجرين، والمرافقة، والإمدادات اللوجستية، وحفظ السلام، ومنع نشوب الصراعات، لكن الوجود العسكري الصيني الناعم ليس للمنافسة الجيوسياسية، وإنما لتنفيذ المهام ذات الطابع العسكري.

١- ديناميات الوجود العسكري الناعم للصين في الشرق الأوسط

وتكمن أهمية الوجود العسكري للصين خارج البلاد في مستوياته ذات الأبعاد السياسية والمصالح الاقتصادية والتقنية.

يمتاز البعد السياسي بالعناية والاهتمام بالمبدأ الدبلوماسي الصيني حيال وجودها العسكري الناعم في الخارج، فالوجود العسكري الناعم أقل صرامة من الوجود المتصف بالخشونة والصلابة للقواعد العسكرية. وبحضورها العسكري الناعم، تستطيع بكين أن تلتزم بمبادئ الدبلوماسية التقليدية والسلام، أي عدم الانحياز وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم انتهاك سيادة الآخرين، فلا مجال للنفوذ والتأثير، ولا للهيمنة وفرض سياسة القوة، من هنا ينسجم وجود الصين العسكري الناعم مع مبادئها الدبلوماسية التقليدية.

في أغسطس ٢٠١٧، بدأت الصين في استخدام أول قاعدة لوجستية خارجية لها، في جيبوتي، وهي في الحقيقة مجرد موقع لدعم وحماية أساطيل قوافلها البحرية في المياه الصومالية، وليس للتنافس الجيوسياسي مع القوى الغربية، ومع ذلك، فقد أعرب قائد القيادة الأمريكية الإفريقية، الجنرال الأمريكي ديفيد رودريجيز، عن قلقه بشأن وجود دافع خفي محتمل وراء الوجود الصيني العسكري الناعم في جيبوتي[١].

تريد الصين من خلال نشر قواتها العسكرية الناعمة، أن تؤكد للمجتمع الدولي أنها لا تملك «قواعد عسكرية أجنبية» وأن مبادئها الدبلوماسية تتعارض مع عقلية السعي لإيجاد «مجال للتأثير»، بيد أن المبادئ الدبلوماسية الصينية لا تمنع نشر قوات عسكرية ناعمة عندما تتعرض مصالحها للخطر، لكن الوجود العسكري الناعم للصين إنما هو، وكما تزعم بكين، تبيان وعرض لقوتها في المناطق المتاخمة لحدودها، إضافة إلى ذلك، تنفذ تلك القوات العسكرية مهام حفظ السلام الدولية، ومنها عمليات الإنقاذ ومكافحة القرصنة وحماية أمن المسارات البحرية والحفاظ على حقوق الملاحة البحرية وتنفيذ المهام العسكرية والمدنية الأخرى: وبعبارة أخرى، دعم للمصلحة العامة.

---

(١) "الصين تعيد تنظيم جيشها باستخدام أول قاعدة خارجية لها في جيبوتي"، نيويورك تايمز، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥.

أما بعد المصالح فتتمثل أهميته في الحاجة إلى ضرورة حماية مصالح الصين الخارجية، إذ تتطلب المشاريع العديدة، مثل مشروع ميناء جوادار في باكستان (تحت الإنشاء والذي تنفذه الصين)، وخطوط نقل الطاقة بين الصين وميانمار، ومشاريع بناء السكك الحديدية عالية السرعة بين الصين وجيرانها، وبرامج الصين المتزايدة خارجيا في مجال الطاقة، وغيرها، تتطلب وجوداً عسكرياً حيوياً وحتمياً لضمان الأمن التشغيلي لتلك المشاريع. وفي الشرق الأوسط المضطرب، ولا سيما في العراق، واليمن، وأفغانستان، وليبيا، ومصر، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، فإن المشاريع الاستثمارية الصينية هناك عرضة للمخاطر بشكل خاص.

وفي عام ٢٠١٥، وصل حجم التجارة الصينية-العربية إلى مستوى جديد بلغ ٢٥٠ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٧، كانت الصين أكبر مستثمر في الشرق الأوسط، لذا فإن الجهود الصينية لحماية مقدّراتها واستثماراتها ومصالحها التجارية في المنطقة هائلة جداً، ففي ٢٦ يوليو ٢٠١٥، صُدم صنّاع السياسة الصينيون بهجوم انتحاري في فندق قصر الجزيرة بمقديشو، ما أسفر عن مقتل أكثر من ١٢ شخصًا وإصابة آخرين، وقد قتل حارس أمن صيني في السفارة الصينية وأصيب ثلاثة من موظفي السفارة[٢].

ومنذ نهاية الحرب الباردة، وخطوط التجارة الصينية الخارجية نادراً ما تتعرض لمخاطر مباشرة، على الرغم من أن القوة البحرية للصين تواجه تحديات في غرب المحيط الهادئ، إلا أن ذلك لم يمنع الصين من توسيع نطاق مصالحها على مستوى العالم، كانت هذه الإستراتيجية ذات التوجه الجغرافي-الاقتصادي دائمًا حجر الزاوية في دبلوماسية الصين، ففي عام ٢٠١٣، استخدمت «مبادرة الحزام والطريق» (BRI)، التي طورها الرئيس شي، منطق التنمية الاقتصادية-الجغرافية بوصفها أولوية، وفي يونيو ٢٠١٤، وأثناء المؤتمر الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي، أشاد الرئيس شي بنموذج التعاون "١ + ٢ + ٣" بين الصين والدول العربية البالغ عددها ٢٢ دولة، وفي إطار هذه الخطة، اقترحت الصين جعل التعاون في مجال الطاقة المحور الرئيس؛ وعلى أن تكون جناحاه إنشاء البنية التحتية والاستثمارات التجارية؛ في حين تكون الطاقة

(٢) "الصين تدين بشدة الهجوم في الصومال"، شينخوا، ٢٧ يوليو ٢٠١٥:
http://big5.xinhuanet.com/gate/big5/news.xinhuanet.com/english/2015-07/27/c_134450934.htm

النووية، والفضاء، والأقمار الصناعية، ومجالات الطاقة الجديدة اختراقات؛ كل هذا يستند إلى الإستراتيجية الجغرافية-الاقتصادية[٣]، والوجود العسكري للصين مصمم لحماية مثل هذه المصالح التجارية في الشرق الأوسط.

البعد التقني يمثل الجدوى الاقتصادية من الوجود العسكري الناعم.

يحدد هذا البعد المكان، والغرض، وبأي الأشكال سيُنشر الجيش، فالوجود العسكري الناعم هو الامتداد الوظيفي للقواعد العسكرية الداخلية للدولة، ويتعيّن على الصين، فيما يتعلق بوجودها العسكري الناعم في الشرق الأوسط، حل المشكلات الخاصة بتموضع قواتها، وكيفية توفير الإمداد اللوجيستي للأفراد العسكريين في المنطقة، والقضايا المماثلة.

٢- وجود الصين العسكري الناعم على المدى الطويل في الشرق الأوسط

في عام ٢٠١٥، أصدرت الصين أول إستراتيجية عسكرية وطنية لها عُرفت بـ (الورقة البيضاء)، والتي تحدد المهام الرئيسة لقواتها: لمواجهة جميع الأحداث غير المتوقعة والطارئة والتهديدات العسكرية ضد سلامتها الإقليمية القومية وسيادتها البحرية، ولدعم وحدتها الوطنية بحزم؛ وللحفاظ على الأمن والمصالح الجديدة للأمة والحفاظ على سلامة المصالح الخارجية؛ وللحفاظ على قوة الردع الإستراتيجي والاستعداد لضربات نووية مضادة؛ والمشاركة في التعاون الأمني الإقليمي والدولي من أجل تحقيق السلام الإقليمي والعالمي؛ وتعزيز جهود الصين لصد الاختراق، ومواجهة الانفصال، ومكافحة الإرهاب؛ ولحماية الأمن السياسي الوطني والاستقرار الاجتماعي، والمشاركة في جهود الإغاثة في حالات الكوارث؛ وحماية حقوق ومصالح الشعب الصيني؛ ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية[٤].

ويمكن تصنيف الوجود العسكري الصيني في الشرق الأوسط إلى نوعين: الانتشار العسكري طويل الأمد، والانتشار المخصص لأغراض معينة، يسعى الأول إلى تحقيق

---

(٣) شي جين بينغ، «القيام بروح طريق الحرير، وتعميق التعاون بين الصين والدول العربية»، صحيفة الشعب اليومية، ٥ يونيو ٢٠١٤: http://politics.people.com.cn/n/2014/0605/c1024-25109531.html

(٤) المكتب الإعلامي لمجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية، «الكتاب الأبيض للإستراتيجية العسكرية للصين، ٢٠١٥»، وزارة الدفاع، جمهورية الصين الشعبية، ٢٦ مايو ٢٠١٥: http://www.mod.gov.cn/auth/ 2015-05 / 26 / content_4586723.htm.

أهداف مستقرة وطويلة الأمد، مثل مساعي مكافحة القرصنة واستخدام القواعد العسكرية اللوجيستية وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، بينما يهدف الأخير إلى تحقيق غايات ديناميكية قصيرة الأمد نسبياً، وكلاهما يهدف إلى حماية مصالح بكين التجارية فضلاً عن مصالحها الجيوسياسية، كما هو موضح أعلاه، في الوقت الحاضر، يشكل الوجود العسكري الناعم جزءًا مهمًا من الدبلوماسية العسكرية الصينية، وسنورد في السطور التالية النماذج الرئيسة لهذا الوجود العسكري.

أولا: أسطول الحماية الصيني في خليج عدن، فوفقاً لاتفاقية التعاون الدولي لوزارة النقل الصينية، طالبت وزارة الخارجية في أكتوبر / ٢٠٠٨، الحكومة الصينية بإرسال أساطيل لحماية السفن التجارية الصينية والدول الأخرى المتاخمة للمياه الصومالية، وبعد تحليل الوضع العام في الداخل والخارج، قدمت وزارتا الخارجية والدفاع الصينيتان اقتراحا مشتركاً إلى الحكومة المركزية، يسمح بانتشار أساطيل الحماية الصينية لاحقاً بالقرب من خليج عدن(٥).

في أوائل القرن الواحد والعشرين، قام سلاح البحرية الصيني بزيارة إلى اثني عشر ميناءً في باكستان، وسنغافورة، وسلطنة عمان، واليمن، وجيبوتي، وسريلانكا، وبنغلاديش، وسيشل، وتنزانيا، لاختيار «أماكن» أو تثبيت «موطئ قدم للصين فيما وراء البحار» لاستخدام تلك الأماكن كقواعد غير رسمية لدعم القوات المنتشرة في مهمات أمنية غير تقليدية مثل دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن(٦)، وقد أرسلت الصين ما بين عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥، ٢٠ أسطولاً بحرياً إلى خليج عدن والمياه الصومالية عامة، وزار مسؤولون صينيون موانئ كل من جيبوتي، ومومباسا بكينيا، والسلطان قابوس في عمان، وجدة بالمملكة العربية السعودية، وعباس في إيران، وكراتشي بباكستان، ومنافذ بحرية أخرى بالقرب من البحر الأحمر وغربي المحيط الهندي، وكانت تلك الزيارات عنصراً من عناصر الدبلوماسية العسكرية الصينية.

---

(٥) توم بيمبر فن، «الصين والشرق الأوسط: العلاقة الأمنية الناشئة»، الصين الكبرى، ١١، رقم. ١، (صيف ٢٠١١): ٣٨.

(٦) أندريا غزيلي، "“جيش التحرير الشعبي الصيني" ما بعد تحديث "البحرية"، المراقب الدولي: المجلة الإيطالية للشؤون الدولية، ٥٠ رقملا. ١ (٢٠١٥): ١٢٦.

كانت الولايات المتحدة قلقة لفترة طويلة بشأن طموح بكين المحتمل للاستحواذ على صفقات النفط في الشرق الأوسط بل وحتى احتكارها، والواقع أن علاقات الصين المتوائمة مع جميع الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط بما في ذلك إيران قد عززت من موقفها في أي تنافس محتمل مع الولايات المتحدة[٧]، كما تنظر إلى أساطيل الصين في المياه الصومالية على أنها محاولة لتوسيع وجودها العسكري الخارجي في المستقبل القريب، ومع ذلك، لا تزال الصين حتى الآن مترددة في بناء قواعد عسكرية دائمة لها في الشرق الأوسط، مع ما أتاحته الأساطيل البحرية العائمة من فرصة ذهبية للصين للتفاعل مع القوى العظمى الأخرى، ووفقًا للورقة البيضاء الصادرة عن وزارة الدفاع الصينية عام ٢٠١٣، فقد أرسلت الصين ٣٤ أسطولًا من قوافلها البحرية و ٢٨ طائرة هليكوبتر و ٩١٠ من أفراد القوات الخاصة، ونفّذت ٥٣٢ مهمة لـ ٤٩٨٤ سفينة تجارية في أربع سنوات، بما في ذلك ١٥١٠ سفن من الموانئ الرئيسة للصين، و ٧٤ من تايوان، وواحدة من ماكاو؛ كما أنقذت الصين سفينتين تجاريتين صينيتين من هجمات القراصنة و ٢٢ سفينة كان القراصنة يطاردونها[٨]، وبتعاونها المكثف متعدد الأطراف وتحسين علاقاتها مع الأنظمة الدولية، ستتمكن الصين من توسيع نطاق وجودها العسكري.

ثانيا: القواعد اللوجستية البحرية الصينية في الشرق الأوسط. في مارس / ٢٠١٤، دخلت إحدى الغواصات الصينية النووية المحيط الهندي للقيام بدوريات في تلك المياه، ما يشير إلى أن الصين تستكشف «إستراتيجيتها العسكرية العالمية الحالية»، والتي أثارت قلقاً ومخاوف كبيرة لدى الهند والولايات المتحدة، وتعتمد الصين على القواعد اللوجستية (المحطات الفنية) في الشرق الأوسط والمحيط الهندي ككل، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع.

النوع الأول هو سفن الوقود ونقاط توريد المواد الأساسية وغيرها، مثل موانئ جيبوتي، وعدن في اليمن، وجدة بالمملكة العربية السعودية، ومومباسا في كينيا، وصلالة بعمان،

(٧) مايكل كلار ودانيال فولمان، «أمريكا والصين والاندفاع نحو نفط إفريقيا»، استعراض للاقتصاد السياسي الإفريقي، ٣٣، رقم. ١٠٨ (٢٠٠٦): ٢٩٧-٣٠٩.

(٨) وزارة الدفاع الوطني بجمهورية الصين الشعبية، الورقة البيضاء الدفاعية للصين لعام ٢٠١٣ ("المهام المتنوعة للقوات المسلحة الصينية")، ص. ٢٠، http://www.mod.gov.cn/affair/2013-04/16/content_4442839.htm.

وغيرها، وفي أغسطس ٢٠١٠، زارت سفينة السلام البحرية الصينية ميناء جيبوتي. وفي مايو ٢٠١٥، أعلن رئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيله أن الصين تجري محادثات لإنشاء قاعدة عسكرية في منطقة أوبوك، شمال البلاد، ما يعني أنها ستتجاهل المنشآت العسكرية الأمريكية هناك، وسيعود بناء تلك القاعدة على جيبوتي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، أي أكثر من الـ٦٣ مليون دولار سنوياً التي تحصل عليها جيبوتي من القاعدة الأمريكية[٩].

والثاني هو رسو السفن وإقلاع الطائرات الاستطلاعية وتحديد مدرج للهبوط، مثل سيشيل، وتستند إلى اتفاق قصير الأمد. وقد عرضت حكومتا سيشيل وجيبوتي بناء قواعد عسكرية لدعم مناورات بكين العسكرية في الشرق الأوسط وإفريقيا[١٠]، لكن الحكومة الصينية رفضت ذلك، بحجة أن القواعد اللوجستية الحالية بالقرب من البحر الأحمر وخليج عدن، كافية لدعم الأساطيل الصينية حتى غرب المحيط الهندي وكافية أيضاً لدعم عمليات إجلاء العاملين المغتربين.

الثالث هو مركز إعادة للشحن يعدّ أكثر اكتمالا، كما هو معدٌّ أيضا للراحة وصيانة الأسلحة وإصلاح السفن الكبيرة، مثل ميناء جوادر في باكستان، وهو ما يتماشى مع الاتفاق طويل الأمد[١١]. وفي حال اندلاع أزمة في المحيط الهندي الغربي، قد يُحول ميناء جوادار من ميناء تجاري إلى موقع أمني تعاوني بين الصين وباكستان، والذي سيوفر موطئ قدم مثالي لبكين.

ثالثًا: قوات حفظ السلام الصينية في الشرق الأوسط. ابتداء من عام ٢٠١٦، أصبحت الصين مساهمًا مهمًا جدًا في توفير ونشر قوات عسكرية (٣٠٧٢) وثاني أكبر دولة مانحة مالياً (١٠,٢٩٪) لصالح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الشرق الأوسط، شاركت الصين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التالية: (١) في القدس، ولصالح هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (اثنان من المراقبين)؛ (٢) قوة الأمم المتحدة المؤقتة

(٩) "هل تبني الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي؟" سبوتنيك، ٢٦ يونيو ٢٠١٥:
http: //sputniknews.com/africa/20150625/1023858381.html#ixzz3e9iVivWj

(١٠) "الصين تدرس خطة بناء قاعدة سيشيل العسكرية"، صحيفة التلغراف، ١٣ ديسمبر / ٢٠١١ ؛ «لماذا عرضت حكومة جيبوتي بناء قاعدة عسكرية للصين؟» International Herald Leader, May 21, 2015.

(١١) "قاعدة الصين العسكرية بالخارج هي تماما وراء الأفق،» Wanxia، رقم. ٢ (٢٠١٢): ٢٥.

في لبنان (٣٤٣ جنديًا)[١٢]؛ (٣) بعثة الأمم المتحدة في السودان، الموجودة في جنوب السودان (٤٤٤ جندياً، و ١٨ شرطياً، و ١٢ مراقباً عسكرياً)؛ (٤) العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (٣٢١ جنديا)؛ و (٥) بعثة الأمم المتحدة في استفتاء الصحراء الغربية (١٢ مراقبا عسكريا)[١٣].

حتى قبل عام ٢٠١٢، كانت قوات حفظ السلام الصينية تتكون بشكل أساس من سلاح المهندسين، بالإضافة إلى عدد معين من المراقبين العسكريين، والشرطة، والأطباء، والممرضات، والأفراد اللوجستيين، لكن في يناير ٢٠١٢، أرسلت الصين قوات قتالية لأول مرة، بهدف توفير الأمن لقوات حفظ السلام الصينية والعاملين في المجال الطبي، وكانت هذه القوات تابعة لقوات المشاة الميكانيكية رقم ١٦٢ التابعة لجيش مجموعة منطقة جينان رقم ٥٤ العسكرية[١٤]. وتعدّ فرقة المشاة الميكانيكية رقم ١٢٦ أول وحدة قتال صينية في حالات الطوارئ، إضافة إلى كونها قوة انتشار سريعة. ووسّعت قوات حفظ السلام الصينية في جنوب السودان مجالاتها الخدمية، وهو ما لم يساعد الصين فقط في بناء صورتها كقوة مسؤولة، بل ساعد في تأسيس «نموذج جديد لعلاقات القوى العظمى» اقترحته الصين، إذ أرسلت الصين في أكتوبر ٢٠١٤، من بين إسهاماتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (EU) وروسيا وغيرها، ٧٠٠ جندي من كتيبة المشاة إلى جنوب السودان للمرة الأولى في تاريخ بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣- وجود الصين العسكري المخصص لغرض ما في الشرق الأوسط

خلافا للوجود العسكري طويل الأمد الذي سبق ذكره، والذي يهدف إلى تحقيق أغراض تخدم جهود بسط الاستقرار، فإن الوجود العسكري الصيني المخصص في الشرق الأوسط له وظائف متعددة الأبعاد بشكل أكبر، مثل مبيعات الأسلحة، وبرامج التدريب العسكري، وانتشار المتعاقدين الأمنيين، والتدريبات العسكرية المشتركة، وإجلاء الرعايا

(١٢) بوني لينغ، «دبلوماسية الصين لحفظ السلام»، منتدى حقوق الصين، لا. ١ (٢٠٠٧): ٢: http://www.hrichina.org/sites/default/files/PDFs/CRF.1.2007/CRF-2007-1_Peacekeeping.pdf.

(١٣) زوليو ريوس، "الصين وبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة"، FRIDE (أكتوبر ٢٠٠٨): ١: http://www.fride.org/download/COM_China_peace_operations_ENG_oct08.pdf.

(١٤) دانيال هارتنت، "أول انتشار للقوات القتالية الصينية مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام – جنوب السودان"، مذكرة طاقم العمل، لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية، ١٣ مارس / ٢٠١٢، ص. ٣.

الأجانب، والمشاركة في بعثات مؤقتة أخرى تابعة لمجلس الأمن، وذلك من ضمن جهود أخرى نُجملها فيما يلي:

أولاً: اتسع نطاق عمليات التبادل العسكري وبيع الأسلحة في الصين على نحو متزايد في الشرق الأوسط، في السنوات الأخيرة، ومع توسعها في مبيعات الأسلحة إلى البلدان النامية، كثفت الصين من تبادلاتها العسكرية مع أكثر من ١٥٠ دولة وأنشأت أكثر من ١٠٠ ممثلية عسكرية، إن بشكل مستقل أو داخل السفارات الصينية، وابتداء من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١، أرسل جيش التحرير الشعبي الصيني وفودًا رفيعة المستوى إلى أكثر من ٤٠ دولة، واستقبل نحو ٦٠ وزير دفاع ورئيس أركان عامة، بما في ذلك وزراء دفاع ورؤساء أركان من الشرق الأوسط(١٥).

ووفقًا لإحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، تميّزت بلدان الشرق الأوسط بأسرع معدلات نمو الميزانيات العسكرية في العالم، وفي أوائل الثمانينيات، كانت الصين أحد الموردين الرئيسيين للأسلحة لكل من إيران والعراق، بما في ذلك بيع الدبابة القتالية الرئيسية من طراز WZ-121 / 69 إلى العراق وصواريخ دودة القز لإيران. في المقابل، حصلت الصين على MG-23 Floggers من العراق و F-14 Tomcats من إيران. وفي عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي ميزانيات الدفاع في الشرق الأوسط ١٠٠ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٨,٤ ٪ منذ عام ٢٠١١، لكن مقارنة بمبيعات الأسلحة من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، فإن مبيعات الصين من الأسلحة إلى الشرق الأوسط تعد ضئيلة، ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، بلغت مبيعات الصين من الأسلحة إلى المنطقة ٧٥٣ مليون دولار فقط، في حين كانت المبيعات الأمريكية لوحدها إبّان إدارة أوباما عالية، إذ بلغت ٢٨,٥ مليار دولار، وفقاً لما ذكرته صحيفة فينكس الأسبوعية(١٦).

وفي عام ١٩٨٨، باعت الصين صواريخ بالستية إستراتيجية من طراز DF-3 إلى المملكة العربية السعودية، وفي الألفية الجديدة، أفادت التقارير أن الصين باعت دبابات من طراز MBT-2000 إلى المملكة. وقد وقعت الصين، ووفقا لتقرير آخر، عقدا مع المملكة في أبريل

(١٥) مكتب المعلومات التابع لمجلس الدولة، اللجان الشعبية، ورقة الصين البيضاء الدفاعية لعام ٢٠١٠ (بكين: مطابع الشعب، ٢٠١١).

(١٦) انظر شياو شياو، "أسلحة الصين أصبحت حاضرة في الاضطرابات في الشرق الأوسط"، فينيكس، العدد رقم. ٢٦ (٢٠١٣).

٢٠١٤ لبيعها طائرات يتم التحكم بها آلياً (من دون طيار) من طراز (Pterosaurs-1 UAVs)، بعد أن زار نائب رئيس هيئة الأركان في جيش التحرير الشعبى وانغ غوانزهونغ الرياض[١٧]. وفي سبتمبر ٢٠١٤، أكد المستشار في اللجنة السعودية العسكرية المشتركة، أنور عشقي، أن المملكة العربية السعودية قد اشترت صواريخ من طراز DF-21 من الصين لحماية مكة المكرمة والمدينة المنورة والملكيات العربية الأصغر في مجلس التعاون الخليجي، وبررت بكين تجارتها في مجال الأسلحة مع الرياض عبر المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، الذي شدد على أن الصين ملتزمة بثلاثة مبادئ في تصدير أسلحتها للخارج: كونها منفتحة أمام تعزيز القدرات الدفاعية للمستوردين. وأن ذلك لن يضر بالسلام أو الأمن والاستقرار العالمي أو الإقليمي. وأن الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[١٨].

وأعلنت تركيا بشكل مفاجئ في سبتمبر ٢٠١٣، وهي العضو الوحيد من الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في منظمة حلف شمال الأطلسي، أنها ستشتري نظام الدفاع الصاروخي الصيني FD-2000، الذي يقل ثمنه عن السعر الذي عرضته الولايات المتحدة مقابل بيعها نظام EU SAMP-30, PAC-3 الأمريكي، والروسي S -300، بسعر مخفض يبلغ ٤ مليارات دولار فقط. ومع أن هذه المنظومة الصاروخية لا تتلاءم مع نظام الناتو، إلا إن تركيا مهتمة بها للغاية. إلى جانب ذلك، وفي السنوات الأخيرة، أصبحت دول الخليج، مثل الإمارات العربية المتحدة، مهتمة جداً بشراء الطائرات بدون طيار Pterosaurs-1 الصينية، القادرة على حمل صواريخ BA-7 و YZ-212. 19 [١٩]. وعلى الرغم من محدودية ما يعرفه الباحثون من معلومات حول مبيعات الأسلحة الصينية إلى الشرق الأوسط، إلا أن تلك المبيعات ستزداد في المنطقة بالتأكيد خلال السنوات المقبلة.

ثانياً: إرسال الصين مقاولين أمنيين إلى الدول التي مزقتها الحرب في الشرق الأوسط. ففي السنوات الأخيرة، استقر نحو مليون مغترب صيني في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، وفي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، كان هناك نحو ١٥ ألف موظف وعامل صيني

(١٧) "وقعت الصين والمملكة العربية السعودية عقدًا بشأن مبيعات طائرات بدون طيار"، غوانشا، ٥ مايو .

(١٨) "هناك غموض حول مبيعات الأسلحة الصينية للمملكة العربية السعودية، فهناك معلومات مختلفة عن تلك المتوفرة في التقرير الوارد على الشبكة العنكبوتية»، جلوبال تايمز، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤.

(١٩) "الصين تفتتح سوق الشرق الأوسط"، ٥ ديسمبر، ٢٠١٣:
.http://www.qiye.gov.cn/news/20131205_11154.html

في العراق الذي مزقته الحرب، وبلغت المشاريع المتعاقد عليها مع الصين في البلاد ٥,٢٥ مليارات دولار أمريكي[٢٠]. ومع ذلك، ووفقا للوائح إدارة خدمات الأمن الصينية، يحظر على المسؤولين الصينيين من جميع المستويات، وكذلك على الموظفين الحكوميين، إنشاء شركات خدمات أمنية تديرها الحكومة، الأمر الذي يجبر الشركات الصينية على توظيف مقاولين أمنيين أمريكيين وبريطانيين ومتعاقدين أمنيين من القطاع الخاص في الصين لأغراض الحماية. وكانت شركة بلاك ووتر الأمنية الأمريكية سيئة السمعة (التي أعيد تسميتها إلى Xe Services في عام ٢٠٠٩ والمعروفة باسم أكاديمي-Academi منذ عام ٢٠١١) بمثابة شركات خدمة أمنية مؤثرة في الشرق الأوسط، حيث وظّفت أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جندي متقاعد من وزارة الدفاع الأمريكية في ٢٠١١-٢٠١٣، بإجمالي عقود بلغت أكثر من مليار دولار[٢١].

كانت الصين تفتقر منذ أمد بعيد إلى وجود شركات خدمات أمنية مثل بلاك ووتر، يُضاف إلى ذلك كون القانون الصيني يمنع مواطنيها من السفر إلى الخارج إن كانوا يحملون أسلحة، لذا أصبح المغتربون الصينيون يعانون من جميع أشكال المضايقات والاعتداءات في بلدان الاستثمار المستهدفة، ففي يونيو ٢٠٠٤، قتل ١١ عاملا صينيا بأفغانستان؛ وفي أوائل عام ٢٠١٢، اختُطف ٢٥ عاملا صينيا في مصر؛ وبعد أشهر عدة، اختطف ٢٩ موظفًا صينيًا في السودان أيضًا [٢٢]؛ وفي ٢٤ أغسطس ٢٠١٤، تعرض أحد مواقع العمل الصينية في منطقة الحدود بين تركيا والعراق لهجوم، وفقد ثلاثة مهندسين صينيين. وكما ذكرنا آنفا، تعرض فندق الجزيرة في مقديشو بالصومال في ٢٦ يوليو ٢٠١٥، لهجوم قتل فيه ما لا يقل عن ١٥ شخصًا وأصيب عدة أشخاص آخرون، كما قتل حارس أمن بسفارة الصين وأصيب ثلاثة من موظفي السفارة هناك[٢٣]، وحدثت مأساة مماثلة في مالي، حيث قتل ثلاثة مواطنين صينيين خلال هجمات إرهابية في عام ٢٠١٥. وعادة ما يكون العمال الصينيون منتشرون ومبعثرون جغرافياً في مناطق ومواقع عمل

(٢٠) لاي جينغشاو، «مقاولون أمن في الخارج من الشركات الخاصة: حراس أمن صينيين في الخارج»، Southern Weekly، 17 أبريل ٢٠١٥.

(٢١) لاي، "مقاولو أمن في الخارج".

(٢٢) "تعتمد الشركات الصينية في الخارج بشكل متزايد على مقاولي الأمن الخاص"، فايننشال تايمز، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤.

(٢٣) "الصين تدين بشدة الهجوم في الصومال"، شينخوا، ٢٧ يوليو ٢٠١٥:
http://news.xinhuanet.com/english/2015-07/27/c_134450934.htm

مختلفة، ما يجعل من الصعوبة بمكان حمايتهم في حال شنّ هجمات مسلحة من قبل المتمردين المحليين أو الجماعات الإرهابية.

هناك ثلاث طبقات أو درجات من «جدار الحماية» تحمي العمال الصينيين في الشرق الأوسط. تتألف الطبقة الخارجية من قوات تابعة للولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو القوى العظمى الأخرى، والمنتشرة في مختلف البلدان والمناطق؛ وتتألف الطبقة الثانية من شرطة حماية نفط البلد المضيف أو قوات الشرطة المسلحة؛ والطبقة الثالثة مكونة من مقاولين أمنيين يعملون لدى شركات صينية، مثل مجموعة هواوي-Huawei الأمنية. وتختلف شركات المقاولات الأمنية عن القوات الأمريكية وعن قوات شرطة حماية النفط في الشرق الأوسط أو الشرطة المسلحة، أما المتعاقدون الأمنيون من الصين فلا يُسمح لهم بحمل الأسلحة في الأراضي الأجنبية، لسببين، أولاً: (كما ذكرنا سابقا)، ووفقا للقانون الصيني، لا يسمح للمواطنين الصينيين بالسفر إلى الخارج مصطحبين معهم البنادق. وثانياً: رغبة الصين في تجنب المخاطر السياسية داخل الدول المضيفة، إذ إن جلب الأسلحة أمر حساس من الناحية السياسية.

وفي العراق، على سبيل المثال، استثمرت الصين في مشاريع كبرى في البلاد. وأسست شركتا SINOPEC، و SINO Petroleum (اللتان لديهما استثمارات نفطية في مواقع عدة) وكذلك شركات Lvzhou وDaqing Petroleum، وشركات أخرى أسّست وجودا لها في تلك الدولة التي مزقتها الحرب، وأرسلت مجموعة من القوات الخاصة المؤلفة من ضباط متقاعدين لحماية العمال.

وقد خدمت تلك القوات الخاصة في مناطق عسكرية معينة من الصين، وتشمل مجموعة "Sirius" الهجومية التابعة لجيش التحرير الشعبى الصينى؛ والكوماندوز "سنو ليوبارد- Snow Leopard"، التي تنتمي للشرطة المسلحة الصينية؛ وسلاح الشرطة المسلحة في التبت وغيرها. وتتألف تلك القوات في الغالب من كبار ضباط الصف الذين يتمتعون بتجارب قتالية خاصة، وخبرات ثرية، واحتكاك بثقافات وأديان وعادات البلدان المستهدفة، وجميعهم يتمتعون بالخبرة في التعامل مع الأشخاص من ذوي الخلفيات المختلفة[٢٤].

(٢٤) "الكشف عن المتعاقدين الأمنيين الصينيين في العراق، وهم في الغالب متقاعدون من القوات الخاصة،" جلوبال تايمز، ٢٣ يونيو ٢٠١٤.

فعلى سبيل المثال، تأسست شركة الأمن الصينية Tianjiao Tewei (GSA) في عام ٢٠٠٨ ويتشكل عناصرها من جنود جيش التحرير الشعبي الصيني المتقاعدين، وتعد الخدمات الأمنية إحدى النشاطات الأكثر خبرة واحترافية لدى هذه الشركة، خاصة "حماية كبار الشخصيات" (VPOs). ومن خلال الشراكة مع كلية الأمن الدولية الإسرائيلية، أنشأت (GSA) أول معهد تدريبي لحماية الشخصيات المهمة في نينغبو بمقاطعة جيجيانغ، الصينية[٢٥]. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك شركة هواكسينغ تشونغ آن للخدمات الأمنية المحدودة Huaxing Zhong'An Security Service Ltd، التي تستكشف باستمرار فرص العمل خارج الصين، وفي الشرق الأوسط تحديداً.

ثالثًا: مشاركة الصين في مناورات عسكرية مع الدول المحورية في الشرق الأوسط، ففي أبريل / ٢٠٠٩، زار قائد القوات الجوية ما شياوتيان تركيا وتوصل إلى اتفاق مع نظيره قائد سلاح الجو التركي، حسن أكساي. وأجرى الجانبان خلال الفترة من ٢٠ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠٠٩، تدريبات عسكرية مشتركة لمدة أسبوعين في تركيا[٢٦]. وفي ٤ فبراير ٢٠١٢، انضمت الصين إلى روسيا في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار رقم (S / ٢٠١٢/٧٧) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي قدمه المغرب آنذاك. بالإضافة إلى هذه الجهود الدبلوماسية، كانت الصين أكثر حزما من الناحية العسكرية، ويتضح ذلك من خلال إرسالها السفن الحربية الصينية إلى البحر الأبيض المتوسط في عملية «رفع الأعلام» إلى جانب الوجود البحري الروسي بالقرب من سوريا[٢٧]. وخلال فترة توقفها في البحر الأبيض المتوسط، أجرت الفرقاطة الصاروخية يانغتشنغ الصينية في ٢٥ يناير ٢٠١٥ بتدريبات مشتركة مع السفينة الحربية الروسية بيوتر فيليكي التي تعمل بالطاقة النووية، «لرفع مستوى التوافق التشغيلي بين السفن الحربية الروسية والصينية».[٢٨]

---

(٢٥) "GSA" (باللغة الصينية)، http://baike.baidu.com/link?url=xddyeTe6jhBOPRO83QDkvBFPrlw4gA 3DF 8hnocwqlgaLeeM W5KZ1iGujkDmvuKhmcchp3fmG3S6uVPIUwpJra.

(٢٦) "هل التجربة العسكرية الصينية التركية المشتركة تسيء إلى أحد؟" http://news.xinhuanet.com/world/2010-10/12/c_12648521.htm.

(٢٧) سي لين، "مع تنامي داعش، الصين تطور علاقاتها مع إيران وكردستان"، صحيفة التايمز الإسرائيلية، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤؛ إكسينهوي جيانج. «من عدم التدخل إلى ماذا؟: تحليل التغير في سياسة الصين في الشرق الأوسط»، نشرة مشروع الشرق الأوسط-آسيا (MAP)، أغسطس ٢٠١٥.

(28) Andrea Ghiselli, "The Chinese People's Liberation Army 'Post-modern' Navy," The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, 50, no. 1 (2015): 133.

وفي مايو / ٢٠١٥، بدأت أساطيل البحرية الصينية المكونة من فرقاطة صواريخ ليني، وفرقاطة صواريخ ويفانج، والفرقاطة الصاروخية اللوجستية المتكاملة، بدأت تدريبات عسكرية مشتركة مع نظيراتها الروسية. وقد دخلت الفرقاطات الثلاث الحاملة للصواريخ البحر المتوسط لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، والتي سميت بالمناورات الصينية-الروسية البحرية المشتركة ٢٠١٥، لإحياء ذكرى الانتصار أثناء الحرب العالمية الثانية في البحر الأسود[٢٩].

علاوة على ذلك، أجرت أساطيل سلاح البحرية التابع لجيش التحرير الشعبى الصينى عمليتي تدريب مشترك لمكافحة القرصنة مع سلاح البحرية الأمريكي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وعملية أخرى مع القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي (NAVFOR) فى عام ٢٠١٤.[٣٠] وفي سبتمبر / ٢٠١٤، زارت أساطيل البحرية الصينية، بما في ذلك فرقاطة صواريخ تشانغ تشون، وفرقاطة صواريخ تشانغتشو (المهمة ١٧) ميناء عباس في إيران، وأجرت القوتان البحريتان الصينية والإيرانية تدريبات عسكرية مشتركة بالقرب من الخليج خاصة بمكافحة القرصنة وعمليات الإنقاذ المشترك[٣١].

رابعاً: استخدام القوات العسكرية الصينية لدعم عمليات إجلاء المواطنين الصينيين من الشرق الأوسط. فقد اضطرت الصين، خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥ إلى نقل أكثر من ٥٠ ألف مغترب صيني من ليبيا، والسودان، واليمن، ومصر، وأفغانستان، والعراق، وغيرها، بسبب حالات الطوارئ المحلية مثل الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية وأعمال الشغب المناهضة للحكومة والانتفاضات وغيرها من النزاعات المسلحة. وقد أجريت عمليات الإخلاء من ليبيا ومصر بدون خدمات لوجستية كافية، ما اضطر الصين إلى الاعتماد على شركات الشحن الأجنبية، ونُفذت تلك العمليات من قبل وزارة الخارجية بدلاً من وزارة الدفاع، ومثل هذا الحال غير قابل للاستمرار على المدى الطويل، ففي ١٢ أبريل ٢٠١٥، قال نائب مدير إدارة الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية الصينية ومدير مركز الحماية القنصلية، تشاي ليمينغ، للصحفيين إن الحماية القنصلية

(٢٩) " يبدي الغرب اهتمامًا كبيًرا بالمناورات العسكرية الصينية الروسية المشتركة"، جلوبال تايمز (الصين)، ٧ مايو ٢٠١٥؛ غيشلي، «قوات جيش التحرير الشعبي الصيني» ما بعد التحديث «، ١٣٣.

(٣٠) غيشلي، «جيش التحرير الشعبي الصيني ‹ما بعد التحديث»، «١٣٢».

(٣١) " الأسطول الصيني يجري أول مناورة تدريبية عسكرية مشتركة مع نظيره الإيراني"، Southern Daily، ١٧ أبريل ٢٠١٥.

الصينية تواجه واجبات ومهمات هائلة، إذ على كل مسؤول حماية ٢٠٠,٠٠٠ عامل في الخارج، في حين أن نسبة الحماية لدى الولايات المتحدة هي ٥٠٠٠ عامل لكل مسؤول، والنسبة اليابانية هي ١٢٠٠ عامل لكل مسؤول(٣٢).

وفي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، ومع تفاقم الصراع بين شمال وجنوب السودان، أُجلي أكثر من ٢٠٠ عامل صيني من مواقع النفط العاملين في جنوب السودان، مما أدى إلى خسارة اقتصادية مباشرة لا تقل عن ٣ مليارات دولار أمريكي(٣٣).

وخلال الأزمة الليبية استفادت الصين من وجودها العسكري في كل من جيبوتي وجمهورية سيشيل، وفي المياه الصومالية وبورت سودان، إذ تمكنت قواتها من إجلاء ٣٥,٨٦٠ مواطنا أجنبيا من ليبيا التي مزقتها الحرب ونقلتهم إلى مناطق آمنة في عام ٢٠١٢(٣٤)، مستفيدةً من وزارات الدفاع الوطني والخارجية والتجارة والإدارة المدنية، وذلك تحت القيادة المشتركة لفريق عمل حكومي برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة جانغ ده جيانغ (الرئيس الحالى للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني)، وعضو مجلس الدولة داي بينغقو. وكان الهدف من إنشاء فريق العمل هذا هو إدارة وتنسيق الجهود لإجلاء المواطنين الصينيين من ليبيا(٣٥).

ومنذ اندلاع الأزمة اليمنية في أوائل عام ٢٠١٥، أبدت الصين استعدادها لإجلاء المغتربين من ذلك البلد، فمن خلال تنفيذ أربع عمليات ابتداء من ٢٩ مارس ٢٠١٥، أُجلي ما مجموعه ٦٢٩ مواطنا صينيا و ٢٧٩ مواطنا أجنبيا بنجاح من اليمن على متن سفن صينية (بما في ذلك فرقاطة صواريخ لينيي). ومن خلال تقديم يد العون لمواطنيها بالإضافة إلى مواطني ١٥ دولة أخرى ليست لديها إمكانات لإجلاء مواطنيها، أدّت الصين دورها كدولة رئيسة مسؤولة وأظهرت روحاً إنسانية(٣٦).

---

(٣٢) لاي، «مقاولو الأمن في الخارج من الشركات الخاصة».

(٣٣) "أطلق الأسطول الصيني أول مناورة عسكرية مشتركة مع نظيره الإيراني"، Southern Daily، ١٧ أبريل ٢٠١٥.

(٣٤) مكتب المعلومات التابع لمجلس الدولة، اللجان الشعبية، ورقة الصين البيضاء الدفاعية لعام ٢٠١٣ («الاستخدام المتنوع للقوات المسلحة الصينية»)، ٢٠: http://news.xinhuanet.com/politics/2013-04/16/c_115403491.htm.

(٣٥) ديغانغ صن ويحيى زبير، "رد فعل الصين على الثورات في العالم العربي: مثال على الدبلوماسية البراغماتية"، مجلة السياسة المتوسطية، ١٩، العدد ١ (٢٠١٤): ٨.

(٣٦) غو ليبينغ، "الصين تستكمل عمليات الإخلاء من اليمن، مساعدة ٢٧٩ أجنبيًا"، شينخوا، ٧ أبريل ٢٠١٥: http://www.ecns.cn/2015/04-07/160875.shtml.

أخيراً، انخرطت الصين في عمليات أخرى خاصة تابعة لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال، أعربت عن عزمها المشترك هي والولايات المتحدة وروسيا، وذلك حين قرار الحكومة السورية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزامها بتطبيق الاتفاقية حتى قبل دخولها حيز التنفيذ، أعربت عن عزمها على ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية بأسرع وأسلم طريقة ممكنة، وعملت الصين مع روسيا والدنمارك والنرويج على شحن الأسلحة الكيميائية السورية من أجل تدميرها، وهو الحل المعروف باسم «نقل الأسلحة الكيميائية من أجل السلام»[٣٧]. وفي اليوم التالي، قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، أحمد زومو، خطة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية إلى المجلس التنفيذي للمنظمة، بعد ذلك، أعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي أن فرقاطة صواريخ تابعة لجيش التحرير الشعبي قد انضمت إلى الفرقاطات الدنماركية والنرويجية والروسية لمرافقة السفن الناقلة لشحنات الأسلحة الكميائية من ميناء اللاذقية السوري إلى إيطاليا. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، أُعيد توجيه فرقاطة يانتشنغ تايبيه ـــ٥٤٠، والتي كانت جزءًا من القوة الـ١٦ الخاصة بمكافحة القرصنة، إلى البحر المتوسط ورست في ليماسول، قبرص، في ٤ يناير ٢٠١٤.[٣٨]

٤- الخاتمة

لتجنب تشويه سمعتها بسبب حكاية «تهديد سانيا-Cina threat"، تؤكد بكين أنها قوة صاعدة مسؤولة، وأن وجودها العسكري الناعم يختلف عن وجود القواعد العسكرية للقوى الغربية ذات الطابع الصلب والخشن، وأنها تساهم في "تأمين السلع" التي يحتاج إليها المجتمع الدولي، كما أن وجودها العسكري الناعم لا يتعارض مع وجود القواعد العسكرية الغربية الصلبة في الشرق الأوسط، ويشير تقرير BRIis المبني على سياسات بكين الجغرافية-الاقتصادية وعلى وجودها العسكري الناعم إلى أن الحكومة ليس لديها نية لفرض إستراتيجية الاستحواذ "سلسلة اللآلئ" وجعلها موضع التنفيذ، للأسباب التالية.

---

(٣٧) إذاعة الصين الدولية على شبكة الإنترنت، "تدمير الأسلحة الكيميائية السورية" دخلت مرحلتها الثالثة ؛ الصين تشارك في البعثات متعددة الأطراف، "٩ يناير

(٣٨) غيشلي، «قوات جيش التحرير الشعبي الصيني» ما بعد التحديث «، ١٣٣.

أولاً: لأن وجود الصين العسكري الناعم في الشرق الأوسط يتمركز تقريباً حول مناطق مصالح الصين الخارجية، ففي المملكة العربية السعودية، توظف ٧٠ مؤسسة تمولها الصين ١٦ ألف عامل صيني ينخرطون في أنشطة تجارية. وفي دبي، يغطي «مركز الصين والشرق الأوسط لترويج الاستثمارات والتجارة» مساحة قدرها ١٥٠,٠٠٠ متر مربع. وهناك ٣٠٠٠ شركة صينية ومكاتب تمثيل، وهناك ما مجموعه ٢٠٠,٠٠٠ مغترب صيني يعيشون في دبي، ما يجعلها أكبر جالية صينية مقيمة إقامة غير دائمة في الخارج على مستوى العالم. إذاً، فمن غير المفاجئ أن يتمركز الانتشار العسكري الصيني الدائم والخاص حول الخليج والسودان وشرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً: سيؤدي الوجود العسكري الناعم المتمثل في الأسطول الصيني بخليج عدن والمياه الصومالية وغيرها دور «جسر العبور» في حال حدوث أزمات، مثل الإغاثة في حالات الكوارث وإخلاء المغتربين وغير ذلك من الأحداث الجسيمة، وهذا الوجود الناعم مسؤول عن الحفاظ على سلامة ما يصل إلى ٥٠٠٠ كيلومتر من خطوط التجارة والنقل البحري، إلى جانب حماية أمن المشاريع الاستثمارية من بحر الصين الجنوبي إلى الخليج. إن الشرق الأوسط ليس فقط مكانا للعلاقات التجارية مع الصين، بل هو أيضا سوق تؤثر على توسع الصين في أعمالها التجارية وصولاً إلى إفريقيا وأوروبا، وبذلك أصبحت هذه المنطقة محطةً لعبور الصناعات والسلع المحلية الصينية، كما أنه بمثابة النقطة المحورية التي تربط المناطق الاقتصادية الأوروبية والإفريقية بالصين.

ثالثًا: يتوافق وجود الصين العسكري الناعم في الشرق الأوسط مع المبادئ الدبلوماسية الصينية التقليدية، أي أنه لن يكون هناك نشر للقواعد العسكرية في الخارج ولا فرض لسياسة الهيمنة بالقوة، كما أنه يفي بواقع الاحتياجات العملية لحماية مصالح الصين في الشرق الأوسط، ويصلح للاستخدام كأساس لبناء نموذج جديد لعلاقات القوة العظمى، ففي القرن الحادي والعشرين، شكلت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان «المنطقة التقليدية الأساس»، بينما شكلت الصين والهند والبرازيل «منطقة أساسية جديدة»، كما وصفها مؤلف كتاب «خارطة البنتاغون الجديدة»، توماس بارنيت، وتتمتع هاتان المنطقتان الأساسيتان بدرجة أعلى من (العالمية) مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، وبالتالي أصبحتا هما محركا التنمية البشرية. في المقابل، هُمش الشرق الأوسط وآسيا

الوسطى وأفريقيا، وهي ستشكل تهديدات مباشرة وغير مباشرة على المناطق الأساسية وتؤدي إلى ظهور العديد من التحديات، ما يجعلها مناطق رئيسة للتحكم العالمي[٣٩].

باختصار، ستكون الإستراتيجية الجغرافية-الاقتصادية إستراتيجية طويلة الأجل لبكين. سوف تعتمد الصين على الوجود العسكري الناعم لتحقيق مبادرة الحزام والطريق BRI ولتوفير الأمن للسلع العامة، ليس فقط للصين، ولكن أيضا كإسهام منها في المصير المشترك مع شعوب الشرق الأوسط.

(٣٩) انظر توماس بي. م. بارنت، خارطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين (نيويورك: G. P. Putnam›s Sons، 2004).

نبذة عن المؤلف

د. ديجانج صن هو أستاذ ونائب مدير معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية في الصين. عمل أستاذاً مشاركا في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد، وأستاذاً زائرًا في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٣). وتنصب اهتماماته البحثية على إستراتيجيات القوى العظمى في الشرق الأوسط، وأمن الشرق الأوسط، ودبلوماسية الصين تجاه الشرق الأوسط. أحدث أعماله هي دبلوماسية التحالف في النظرية والتطبيق: دراسات تجريبية للعلاقات بين القوى العظمى والشرق الأوسط (بكين: World Affairs، 2012)؛ و «رد فعل الصين حيال الثورات في العالم العربي: دراسة حالة دبلوماسية عملية «براغماتية»، (سياسة البحر الأبيض المتوسط، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠١٤)، مع الأستاذ الدكتور يحيى زبير)؛ و «الدبلوماسية الاقتصادية للصين تجاه الدول العربية: التحديات المقبلة؟» (مجلة الصين المعاصرة مع الأستاذ الدكتور يحيى زبير).

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال افريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com